السنة الرابعة والعشرون / العدد 90 / شهر ايلول / سنة 2026 تاريخ قبول النشر/2025/6/16
https://doi.org/10.31272/ijes.v24i90.1593

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Measuring and Analyzing the Impact of Exchange Rate, Inflation, and Political Stability on Iraq's Trade Exposure during the Period (2004-2023)

قياس وتحليل أثر سعر الصرف والتضخم والاستقرار السياسي في الانكشاف التجاري العراقي للمدة [2004-2023]

كاظم عمر حسن / الباحث
kadhim Omar Hasan
kadhim.hasan@su.edu.krd

أ.م.د. لقمان عثمان عمر / المشرف
Luqman Othman Omar
luqman.omer@su.edu.krd

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين - اربيل

Abstract

Iraq is among the countries significantly affected by fluctuations in various economic factors, particularly in relation to exchange rate, inflation, and political stability. Trade Exposure, which reflects the volume of trade exchange with the external world, is considered one of the key indicators that demonstrate the national economy's ability to interact with global markets. This research aims to measure the extent of the impact of the exchange rate, inflation, and political stability on trade Exposure in Iraq. The central research problem lies in the following main question: To what extent do the exchange rate, inflation rate, and political stability influence trade Exposure in Iraq during the period (2004–2023)? The study is based on the primary hypothesis that there is a statistically significant relationship between exchange rate, inflation, and political stability and trade Exposure in Iraq during the study period. It is expected that there is an inverse relationship between both the exchange rate and inflation and trade Exposure, while a positive relationship is anticipated between political stability and trade Exposure. The quantitative econometric approach was adopted through the application of econometric models such as the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, which is used to estimate the dynamic relationships among variables. The study reached several conclusions, including that the co-integration test (Bound Test) indicates the existence of a long-run equilibrium relationship among all the study variables. Among the most important recommendations is to enhance political and institutional stability by strengthening state institutions and reinforcing the rule of law.

Keywords: Exchange Rate, Inflation, Political Stability, Trade Exposure, Iraqi Economy

المستخلص

يعد العراق من بين البلدان التي تأثرت بشكل كبير بتقلبات العوامل الاقتصادية المختلفة، لاسيما فيما يتعلق بسعر الصرف، التضخم، والاستقرار السياسي. إن الانكشاف التجاري، الذي يعكس حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي، ويعد من المؤشرات المهمة التي تعكس قدرة الاقتصاد الوطني على التفاعل مع الأسواق العالمية

في العراق. يهدف البحث إلى قياس مدى تأثير سعر الصرف، والتضخم، والاستقرار السياسي على الانكشاف التجاري في العراق. وتكمن مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي: ما مدى تأثير كل من سعر الصرف، ومعدل التضخم، والاستقرار السياسي على الانكشاف التجاري في العراق خلال المدة (2004-2023)؟ ينطلق هذا البحث من الفرضية الرئيسة الآتية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من سعر الصرف، والتضخم، والاستقرار السياسي مع الانكشاف التجاري في العراق خلال مدة الدراسة: إذ يتوقع أن تكون العلاقة بين كل من سعر الصرف والتضخم والانكشاف التجاري علاقة عكسية، في حين يتوقع ان تكون العلاقة طردية بين الاستقرار السياسي والانكشاف التجاري، وتم الاعتماد على المنهج الكمي القياسي من خلال توظيف نماذج الاقتصاد القياسي مثل انموذج (ARDL)، والذي يُستخدم لتقدير العلاقات الديناميكية بين المتغيرات. وتم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات منها: يشير اختبار التكامل المشترك (CO-Integrations) باستخدام اختبار (Bound test) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل متغيرات الدراسة. وتم التوصل إلى جملة من المقترحات اهمها: تعزيز الاستقرار السياسي والمؤسسي من خلال تقوية مؤسسات الدولة وترسيخ سيادة القانون.

الكلمات الرئيسية: سعر الصرف، التضخم، الاستقرار السياسي، الانكشاف التجاري، الاقتصاد العراقي.

المقدمة

تشهد الاقتصادات الوطنية تحديات متعددة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، ويعد العراق من بين البلدان التي تأثرت بشكل كبير بتقلبات العوامل الاقتصادية المختلفة، خاصة فيما يتعلق بسعر الصرف، التضخم، والاستقرار السياسي. إن الانكشاف التجاري، الذي يعكس حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي، ويعد من المؤشرات المهمة التي تعكس قدرة الاقتصاد الوطني على التفاعل مع الأسواق العالمية في العراق، وتتداخل هذه العوامل بشكل معقد حيث يعتبر سعر الصرف من أهم العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على تكاليف الاستيراد والصادرات، بينما يعد التضخم أحد العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للسلع المحلية. من جهة أخرى، ويعد الاستقرار السياسي أحد الركائز الأساسية التي تساهم في توفير بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على جذب الاستثمارات وتعزيز التبادل التجاري.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في تقديم فهم دقيق وموضوعي للعوامل الاقتصادية التي تؤثر على الانكشاف التجاري في العراق. إذ يعتبر الانكشاف التجاري مقياساً حيوياً لحجم التبادل التجاري بين العراق وبقية دول العالم، ويمثل انعكاساً لمدى انفتاح الاقتصاد العراقي على الأسواق العالمية. وكون العراق قد مر بتقلبات اقتصادية كبيرة خلال هذه الفترة نتيجة للتغيرات في سعر الصرف، التضخم، والظروف السياسية، فإن تحليل تأثير هذه العوامل بشكل منفصل ومجتمع سيساهم في تقديم رؤى استراتيجية لصانعي السياسات الاقتصادية.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي: ما مدى تأثير كل من سعر الصرف، ومعدل التضخم، والاستقرار السياسي على الانكشاف التجاري في العراق خلال الفترة (2004-2023)؟ وينبثق من هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

- هل يتسبب تقلب سعر الصرف في تقليص درجة الانكشاف التجاري؟
- إلى أي مدى يؤثر التضخم على الانكشاف التجاري؟
- كيف ينعكس درجة الاستقرار السياسي على الانكشاف التجاري في العراق؟

هدف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- قياس مدى تأثير سعر الصرف، والتضخم، والاستقرار السياسي على الانكشاف التجاري في العراق.
- تحليل العلاقة بين تلك المتغيرات باستعمال أدوات قياسية.
-تقديم توصيات مبنية على النتائج لدعم سياسة تجارية واقتصادية متوازنة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الآتية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من سعر الصرف، والتضخم، والاستقرار السياسي، وبين الانكشاف التجاري في العراق خلال مدة الدراسة. وتتفرع عنها الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة سلبية بين تقلبات سعر الصرف والانكشاف التجاري.
- يؤثر معدل التضخم سلباً في الانكشاف التجاري.
- للاستقرار السياسي تأثير إيجابي ومعنوي في تعزيز الانكشاف التجاري.

منهج البحث: للوصول إلى اهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الكمي القياسي وذلك من خلال توظيف النماذج الاقتصادية القياسية مثل (ARDL) لتحليل العلاقة السببية والاتجاهات طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة.

حدود البحث: يشمل حدود البحث زمانياً المدة (2004-2023)، أما الحدود المكاني فيقتصر على الاقتصاد العراقي، وفيما يتعلق بالحدود الموضوعية فيركز على اربع متغيرات: سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الموازي، التضخم، والاستقرار السياسي، باعتبارها مؤثرات رئيسة في الانكشاف التجاري.

هيكل البحث: تم تقسيم البحث على مبحثين، يتناول المبحث الاول الاطار النظري لمتغيرات الدارسة، أما المبحث الثاني فيتناول قياس وتحليل أثر سعر الصرف والتضخم والاستقرار السياسي في الانكشاف التجاري، وقد ختم البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترحات وقائمة للمصادر.

الدراسات السابقة:

دراسة (أحمد، 2022): عنوان الدراسة: تحليل وقياس هيكل التجارة الخارجية ودرجة الأنكشاف الأقتصادي للعراق للمدة (2004-2020)، بحث منشور، مجلة جامعة التنمية البشرية – كلية الأدارة والأقتصاد - جامعة التنمية البشرية – العراق، هدفت الدراسة: دراسة وتحليل تطور كل من الصادرات والأستيرادات وحالة الميزان التجاري، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات منها: بلغ متوسط درجة الأنكشاف الأقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة (68.67%)، وهذه النسبة أعلى بكثير عن النسبة المقبولة والمقدرة بـ(45%)، مما يعني أن العراق من الدول الأكثر إنكشافا في العالم، مما يؤشر تبعية الأقتصاد العراق للخارج، لأنه يعتمد بشكل رئيس على الصادرات النفطية كونه إقتصاد ريعي أحادي الجانب، وتم عرض جملة من المقترحات منها: ضرورة العمل الجاد على تقليل درجة الأنكشاف الأقتصادي للعراق وتبعيته لخارج من خلال تخفيض مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الأجمالي، ولا يتأتى ذلك ألا من خلال تنمية وتطوير قطاعات الإنتاج المحلية لتنويع الأقتصاد العراق.

دراسة (سليمان، حمد، العبدلي، 2023): عنوان الدراسة: اثر تقلبات سعر الصرف وأسعار النفط الخام على الإنكشاف الاقتصادي في العراق، بحث منشور، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة المستنصرية، هدفت الدراسة إلى التعرف على آثار كل من اسعار النفط الخام واسعار الصرف على درجة الانكشاف الاقتصادي والميزان التجاري، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات منها: اذ كان لأسعار النفط الخام تأثير موجب طردي على كل من الميزان التجاري ودرجة الانكشاف الاقتصادي في حين كانت تأثير سعر الصرف عكسيا عليهما، وتم عرض جملة من المقترحات منها: ضرورة العمل لتحسين درجة الانكشاف الاقتصادي وتخفيضها إلى معدلات مقبولة عالميا ودوليا تعزز من تحسن من تبعية الاقتصاد العراقي تجاه الاقتصادات العالمية.

دراسة (طه، عبدالله، 2023) عنوان الدراسة: قياس وتحليل اثر تغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004 – 2020)، بحث منشور، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل الاثر الذي يتركه تغير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية كالانكشاف التجاري، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات منها: هناك علاقة اقتصادية مختلة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، فكانت علاقة سعر الصرف بالناتج المحلي الاجمالي توازنية (طردية)، بينما علاقته بالانكشاف التجاري غير توازنية (عكسية)، ايضاً كانت علاقة سعر الصرف بالتضخم توازنية (طردية)، وتم عرض جملة من المقترحات منها: وضع مراقبة شديدة على منافذ بيع العملات الاجنبية لاسيما (الدولار) من أجل المحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار العراقي.

الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث متغيراتها، حيث أضافت متغير الاستقرار السياسي إلى جانب سعر الصرف والتضخم، بينما ركزت الدراسات السابقة على التجارة الخارجية وأسعار النفط دون تناول البعد السياسي. كما اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الكمي القياسي (ARDL)، في حين استخدمت الدراسات السابقة مناهج وصفية واستقرائية أو تحليلية فقط.

المبحث الأول: الإطار النظري

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى اسعار الصرف والتضخم والاستقرار السياسي فضلاً عن الانكشاف التجاري وعلى النحو الآتي:

1.1. سعر الصرف

1.1.1. تعريف سعر الصرف: وتم تعريف سعر الصرف بانه عبارة عن: قيمة عملة مقومة بقيمة عملة أخرى، أي بمعنى قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية أو أجزاء منها وبعبارة أخرى هي قيمة العملة الوطنية بأي عملة أجنبية (Majeed, 2022: 185)، أو عبارة عن: سعر عملة واحدة يتم التغير عنها بعملة اخرى(Govil, 2014: 4).

2.1.1. انواع سعر الصرف

1.2.1.1. سعر الصرف الاسمي: ويعبر سعر الصرف الاسمي عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية وهذا السعر الاسمي يمثل المقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد أخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات الشراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات(المعلنة) بين بعضها البعض(المعموري والزبيدي، 2014: 134)

2.2.1.1. سعر الصرف الحقيقي :يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي هو يقيس القدرة على المنافسة ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ مختلف القرارات، فارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي في ارتفاع أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخيلهم بنسبة عالية (بالرقي و راشدي، 2017: 156)، ويشير سعر الصرف الحقيقي إلى النسبة بين الأسعار في البلدين المقارنين مع مراعاة اختلاف مستويات الاسعار (ابراهيم و مطر، 2025: 209).

3.2.1.1. سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن مؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى . يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، وقائمة عملات لبلدان المتعامل معها، والأوزان المعتمدة في تكوين السلة، فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغيير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فستستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فتستعمل الاستيرادات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد من السلع لبلد ما إلى العالم فتستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر (والي وكاظم، 2020: 116).

4.2.1.1. سعر الصرف التوازني: هو سعر يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي السعر الذي يسود في بيئته اقتصادية غير مختلة، إن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتُبعده عن مستواه التوازني، كما أن الصدمات الحقيقية تؤثر في هذا المستوى التوازني نفسه. لذلك، فإن من الضروري تحديد هذا المستوى بدقة، ومن ثم تفسير مساره. ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على فهم كيفية تغيّر سعر الصرف الحر تبعًا لتغيرات الوضع الاقتصادي (مسعداوي، 2019: 145).

5.2.1.1. سعر الصرف الآني والآجل: يعرف سعر الصرف الآني بأنه معدل الصرف الذي من خلاله تتم المتاجرة بالعملات بتسليم حاضر، حيث تتم المبادلة ويتم الاتفاق على تسليم العملة عند تاريخ الشراء. والواقع انه ليس كل عمليات البيع والشراء تتم بشكل فوري، إذ إن هناك صفقات و عقو د مستقبلية تتبادل الودائع بتاريخ مستقبلي، حيث يتم الاتفاق على عملية البيع والشراء من الزمن الحاضر، غير أن التسليم يكون في تاريخ مستقبلي محدد، وعلى هذا الأساس ظهر مفهوم سعر الصرف الآجل الذي يقصد به سعر الصرف الذي يؤمن للتسليم المستقبلي (طه، 2017: 19).

6.2.1.1. سعر الصرف التقاطعي: يعرف سعر التقاطع بانه سعر العملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة، فاذا عرف سعر الدينار مقابل الدولار، وسعر اليورو مقابل الدولار فانه من الممكن معرفة سعر الدينار مقابل اليورو أي سعر تقاطع الدينار مقابل اليورو، وكذلك معرفة سعر تقاطع اليورو مقابل الدينار بطريقة النسبة والتناسب وسعر التقاطع (Rate Cross) هو النسبة في سعر الصرف بين عملتين بالقياس إلى عملة ثالثة ، ويشير هذا النوع من سعر الصرف إلى شراء وبيع عملة ما مقابل عملة اخرى، وهاتين العملتين لا تتعلقان بالدولار بمعنى مبادلتهما فيما بينهما مثلا سعر الصرف بين اليورو والدينار يسمى سعر المتقاطع (الحيدري، 2014: 20).

3.1.1. وظائف سعر الصرف

1.3.1.1. وظيفة قياسية: يعول المنتجون المحليون على سعر الصرف لقياس ومفاضلة السعر المحلي لبضاعة محددة بسعر السوق العالمي، وبجسد سعر الصرف بالنسبة للدولار الأمريكي الرابط بين الأسعار المحلية والدولية (الجميلي والمعموري، 2022: 112).

2.3.1.1.وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في تطوير بعض الصادرات لبلد ما باتجاه سوق بلد أخر، ويتم التعامل والتبادل التجاري معه، أي بمعنى أن هناك ميزة نسبية لسلع البلد (أ) في سوق البلد (ب) وبالتالي يتم تشجيع الصادرات، فضلا عن ذلك إنه يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء عن مشروع صناعية معينة وتعويضها بالاستيرادات، لان اسعارها تكون أقل من الأسعار المحلية السائدة في السوق (طه وعبدالله، 2023: 241).

3.3.1.1. وظيفة توزيعية: تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين مختلف بلدان العالم، ولأن سعر الصرف مرتبط بالتجارة الخارجية فهو يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي فعملية تغيير القيمة الخارجية لعملة معينة سواءا بالرفع أو التخفيض ستؤثر على حجم احتياطات البنوك المركزية في، البلدان الأخرى فمثلا رفع قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني يجعل اليابان يدفع دولارات إضافية على استيراداته من الولايات المتحدة الأمريكية توازي نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين مما يؤثر على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية في مقابل رفع احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية من الدولارات (هادي، 2022: 10).

2.1. التضخم

1.2.1. تعريف التضخم: يختلف الباحثون في وضع تعريف محددة للتضخم إذ يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها لهذه الظاهرة، أذ يرى البعض بأنه نقود كثيرة تبحث عن سلع قليلة، وزيادة كمية النقود المتداولة تؤدي إلى ارتفاع بالمستوى العام للأسعار، لذا وصفت ظاهرة التضخم بأنها الارتفاع الكبير والمستمر للمستوى العام للأسعار خلال مدة طويلة من الزمن (Mishkin، 2004:632).

2.2.1. مفهوم التضخم: يعد التضخم من الأمراض الخطيرة التي عصفت باقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، مسببة لها العديد من الاختلالات الهيكلية ولاسيما في السبعينيات من القرن المنصرم، واصبحت السيطرة على التضخم من أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى اليها تلك البلدان تعد ظاهرة (مشكلة التضخم من اعقد المشكلات التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، أذ إنها ظاهرة متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وقد بدأ الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأت تلازم اقتصادات دول العالم بشكل مستمر، مما دفع الحكومات إلى الاهتمام بهذه الظاهرة من خلال إيجاد الحلول والأساليب المالية والنقدية الكفوءة لغرض تخطي أو معالجة التضخم، وتعتمد ظاهرة التضخم في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تسهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، مما يتكون له آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية وخطير (جاسم، 2022: 16).

3.2.1. انواع التضخم: يقسم التضخم إلى مجموعة من الانواع بناء على معايير اقتصادية متنوعة وهي كالآتي: معيار الضغط التضخمي (ويقسم إلى نوعين هما التضخم الطلبي وتضخم التكاليف)، ومعيار انكشاف التضخم (ويقسم إلى ثلاثة انواع وهي التضخم الظاهر والتضخم المكبوت والتضخم الخفي)، ومعيار شدة التضخم (ويقسم إلى نوعين هما التضخم الجامح والتضخم المتوسط)، أيضاً معيار العوامل المؤدية إلى حدوث التضخم (ويقسم إلى نوعين هما التضخم المحلي والتضخم المستورد (ملا وشاكر، 2022: 448) (عودة، 2024: 941) (جاسم، 2022: 16). وللتضخم المستورد ابعاد عديدة منها الارتباط بالتجارة الخارجية والانكشاف التجاري لذا يتم التطرق اليها كالآتي: التضخم المستورد ينشأ نتيجة للعوامل الخارجية المؤثرة على الأسعار داخل الاقتصاد الوطني، يرتبط هذا التضخم ارتباطا وثيقاً بالعلاقات التجارية

الدولية خاصة تلك المتعلقة باستيراد السلع والخدمات من الأسواق العالمية، يحدث التضخم المستورد عندما ترتفع أسعار السلع الإنتاجية الأجنبية، التي تستخدم في إنتاج السلع المحلية، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي، نتيجة لهذه الزيادة في التكاليف، يتم رفع أسعار السلع المحلية لتغطية تلك الزيادة، مما يسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الوطني، هذا النوع من التضخم يعكس تأثيرات الاقتصاد العالمي على الاقتصاد المحلي ويستمر لفترة زمنية تعتمد على استقرار أو تقلبات الأسعار العالمية (الحلاق والعجلوني، 2010: 189) ويوجد ثلاث حالات تفسر هذا النوع من التضخم وهي كالآتي (محمد، 2019: 29):

- ارتفاع التكاليف: الزيادة في أسعار المواد الأولية أو المواد الاستهلاكية المستوردة ينتج عنه ارتفاع في تكاليف انتاجها مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- زيادة السيولة: ان استيعاب كمية من السيولة سيزيد لا محالة من السيولة في الاقتصاد مما ينتج عن تغيرات في الاتجاه نفسه على المستوى العام للأسعار.
- الدخل المحلي: ان ارتفاع الطلب الأجنبي سيؤدي إلى تسجيل فائض في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى:

1- ارتفاع الصادرات. 2- الزيادة في الدخل القومي. 3- زيادة الطلب الاجمالي الداخلي.
4- وعند الاستعمال التام فإن الارتفاع في الطلب سيصبح تضخما استنادا إلى قيمة مضاعف التجارة الخارجية.

3.1. الاستقرار السياسي

1.3.1. تعريف الاستقرار السياسي: قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها، ويكون ذلك مصحوبا بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى، هذا وتشير ظاهرة الاستقرار السياسي إلى عملية التغيير التدريجي والمنضبط داخل النظام من خلال قدرته على إدارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع بما يمنع وصولها إلى حد التعبير عن نفسها ودون استخدام العنف من قبل النظام إلا في أضيق الحدود (زرؤم، 2013: 43).

2.3.1. أهمية الاستقرار السياسي: يمكن الاشارة إلى اهمية الاستقرار السياسي في الآتي: تعزيز التنمية الاقتصادية، تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية، زيادة فرص العمل، الحد من الفساد، جذب الاستثمارات الأجنبية، ايضاً تعزيز التجارة الدولية (محمد ومراد، 2019: 219) (مفضي و ملاوي، 2022: 283).

3.3.1. مؤشر الاستقرار السياسي: للاستقرار السياسي مؤشرات وهي كالآتي: نمط الإنتقال القانوني للسلطة داخل الدولة، شرعية النظام السياسي، قوة النظام في المحافظة على استقلال وسيادة الدولة، الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية، الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات الأولية، الاستقرار البرلماني، استقرار السياسات الاقتصادية للنظام، غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الإنفصالية والتمردات والثورات، محدودية التغيير أو الثبات في مناصب القيادات السياسية، قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية، الانكشاف الخارجي (مفضي و ملاوي، 2022: 283) (أبودرنه، 2020: 66) (عبدالرضا، 2024: 66-67).

4.1. الانكشاف التجاري

1.4.1. تعريف الانكشاف التجاري: يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلى الإجمالي (GDP)، ففي حالة ارتفاع هذا المؤشر فان ذلك يدل على تأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية، ويكون في حالة تبعية للخارج، ويؤكد على ضرورة تجنب

الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي للدولة على التصدير والاستيراد (سليمان وآخرون، 2016: 1439)، والانكشاف التجاري هو مقياس يستخدم لقياس مدى ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال التجارة (الصادرات والاستيرادات) ويشمل أيضاً تدفقات رؤوس الأموال (مثل الاستثمارات الأجنبية) وتدفق العمالة. وكلما زاد هذا الانكشاف، زادت درجة تأثر الاقتصاد المحلي بالمتغيرات العالمية (المحمودي، 2025: 4).

2.4.1. العوامل المؤثرة في الانكشاف التجاري

1. حجم الاقتصاد: الدول الكبيرة غالباً ما تكون أكثر انفتاحاً تجارياً من الدول الصغيرة، وذلك بفضل حجم أسواقها الكبير وقدرتها على التصدير والاستيراد بكميات أكبر، مما يعزز من تأثيرها في الاقتصاد العالمي (حمادي وحسن، 2024: 57).
2. السياسات التجارية والتدابير الوقائية: مثل الرسوم الجمركية والحصص، على مستوى الانكشاف التجاري، حيث قد تُستخدم هذه السياسات لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية، وقد تؤدي هذه الإجراءات إلى تقليص آثار تحرير التجارة من خلال تقييد الاستيرادات، لكنها قد تزيد من المنافسة الناتجة عن السلع المستوردة، مما يدفع المنتجين المحليين إلى تحسين كفاءتهم للتنافس بشكل أفضل (Bigsten et all, 2009: 3).
3. العوامل الجغرافية: ويعد الموقع الجغرافي أحد العوامل الحاسمة التي تسهم في زيادة الانكشاف التجاري، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال التواجد في مواقع بحرية استراتيجية مثل الموانئ، مما يسهل حركة التجارة البحرية ويمكن أيضاً تعزيز هذا الانكشاف إذا كان الموقع يُوفر اتصالاً بين مناطق بعيدة من خلال شبكة من طرق التجارة الرئيسية، مما يسهل التجارة ويُوسع الفرص الاقتصادية (Krugman et al, 2018: 250).
4. التطورات التكنولوجية: يسهم التطور التكنلوجي إلى تسهيل عملية الانكشاف التجاري مثل تقنيات الاتصال والدفع الالكتروني وغيرها، فالبلدان التي تتمتع "بمواهب" وانفتاح مماثل على تدفقات التكنولوجيا يمكن أن تتمتع بأنواع مختلفة من المزايا النسبية وأنماط مختلفة من التطور بما يسمح إلى زيادة تجارتها الخارجية تبني التكنولوجيا الحديثة (حمادي وحسن 2024: 58).
5. العوامل الاجتماعية: يمكن أن يؤثر النمو والتغيرات في التركيبة السكانية على مستويات الطلب، وهو ما ينعكس بدوره في درجة الانكشاف التجاري. مع زيادة السكان أو تغير التركيبة السكانية، تتغير احتياجات السوق وهذا يفرض تغيرات في حجم الطلب على السلع والخدمات. وهذا التغير في الطلب يمكن أن يؤدي إلى تحول في مستوى التعرض التجاري، إما بزيادة أو نقصان حجم التجارة وفقا للطلبات الديموغرافية الجديدة (Krugman et al, 2018: 250).
6. الظروف السياسية والاقتصادية العالمية: يمكن للأزمات الاقتصادية العالمية مثل الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية الدولية أن تؤثر بشكل كبير على الانكشاف التجاري، وبالمثل فإن الحروب التجارية والقرارات السياسية المتعلقة بالتجارة الدولية قد تؤدي إلى تقليل أو زيادة الانكشاف التجاري (Bigsten et all, 2009: 3).
7. سعر الصرف: يلعب سعر الصرف دوراً بارز الأهمية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، كما يعد متغيراً اقتصادياً شديد الحساسية للمؤثرات الداخلية والخارجية لاسيما أمام التطور الذي شهدته معدلات الانكشاف التجاري، فللتغيرات في سعر الصرف آثار مهمة تؤدي إلى تغير العلاقة بين أسعار السلع المتبادلة دولياً وأسعار السلع المنافسة للاستيرادات من ناحية واسعار السلع المنتجة محلياً والتي لا تدخل في التجارة الدولية من ناحية اخرى، فالارتفاع النسبي في أسعار السلع المتبادلة دولياً يؤدي إلى زيادة انتاج سلع الصادرات والسلع المنافسة للاستيرادات

ويخفض من الانفاق على الاستيرادات، أما انخفاض أسعار السلع المتبادلة دولياً فيؤدي إلى زيادة الاستيرادات ونقص انتاج السلع المنافسة للاستيرادات بالإضافة إلى انخفاض إنتاج سلع الصادرات (النصراوي، 2022: 81-82).

8. التضخم: للتضخم أثر على الانكشاف التجاري وذلك بسبب زيادة أو انخفاض الاستيرادات والصادرات، فالزيادة التضخمية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المحلية بل يمتد ذلك إلى السلع الأجنبية المستوردة فإذا كان الاستيراد غير مقيد سوف يزيد حجمه و ترتفع مدفوعاته ويعمل على تقليص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الاستيراد مقيدا، فينعكس الطلب على السلع المستوردة إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا، مما يدفع ذلك إلى اشتداد ارتفاع الأسعار و من جهة أخرى، فإن ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، يضعف من مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، هذا ما يؤثر سلبا على حصيلة الدولة من النقد الأجنبي فيجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع. حيث أن من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن قوة اقتصاد ما ومتانته لأي دولة هي ميزانها التجارى والانكشاف التجاري ، حيث يساهم الميزان التجارى والانكشاف التجاري في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية (مصطفى، 2016: 400).

9. الاستقرار السياسي: يمكن أن تؤثر التوترات السياسية بين الدول على المستوى التجاري وكذلك الدول ذات الاستقرار السياسي إلى أن تكون اكثر انكشافا تجاريا(حمادي وحسن، 2024: 57).

3.4.1. قياس الانكشاف التجاري: يتم قياس الانكشاف التجاري عادة باستخدام مؤشرات اقتصادية مثل: نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي(Trade-to-GDP ratio)، وهو مقياس رئيسي لقياس الانكشاف التجاري، تبرز اهمية هذا المؤشر في انه يدل على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيرادات والصادرات) في تكون الناتج المحلي الاجمالي للبلد ويتم حساب درجة الانكشاف التجاري وفقا للمعادلة الآتية (الدوسكي، 2022: 71):

$$\text{درجة الانكشاف التجاري} = \frac{\text{الصادرات+الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية}} \times 100$$

ويمكن بيان درجة الانكشاف التجاري بالشكل الآتي (السياري، 2023: 43): اذا كانت درجته أقل من 50% فإن الدولة تمتاز بحالة من الاستقلالية، وإذا كانت درجته بين 50% إلى 70% فإن الدولة في مرحلة انتقالية، وأما إذا كانت قيمته أكبر من 70% فإن الدولة في مرحلة التبعية الاقتصادية.

الآثار الاقتصادية للانكشاف التجاري: الانكشاف التجاري له العديد من الاثار وكالآتي:

1. الآثار الإيجابية

- النمو الاقتصادي: الانكشاف التجاري يعزز تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، حيث يمكن للدول الاستفادة من الأسواق العالمية لتوسيع حجم صادراتها وزيادة الإيرادات (أحمد وآخرون، 2022: 614).

- زيادة الكفاءة: مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التنافسية للمنتجات، بما في ذلك زيادة حجم الأسواق العالمية من خلال إحداث العديد من التغييرات في الدول المتقدمة، بسبب التخصص وتقسيم العمل (الخطيب، 2024: 781).

- تحسين مستوى المعيشة: يمكن أن يؤدي الانكشاف التجاري إلى زيادة الدخول، وخلق فرص عمل جديدة، وتوفير سلع وخدمات بأسعار أرخص للمستهلكين، وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاقتصادية (ضرار ومطلك، 2019: 69).

- نقل التكنولوجيا: ومن الممكن أن يساهم الانكشاف التجاري في نقل التكنولوجيا والمعرفة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية التي لا تمتلك هذه التقنيات الحديثة، مما يساهم في تطوير الصناعات المحلية (الخطيب، 2024: 782).
- الزيادة التنافسية: يدفع الانكشاف التجاري الشركات المحلية إلى زيادة كفاءتها وتنافسيتها لتتمكن من المنافسة في الأسواق العالمية (النصراوي، 2022: 38).
- التنويع الاقتصادي: الانكشاف التجاري يوفر فرصا للتنويع في القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات والخدمات المحلية، مما يزيد من فرص التصدير والتوسع في قطاعات جديدة (النجار، 2023: 31).

2. الآثار السلبية

- التعرض للأزمات العالمية: زيادة الانكشاف التجاري يعزز ارتباط الاقتصاد المحلي بالأسواق العالمية، مما يجعل الدول أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية مثل الأزمات المالية أو التغيرات (انخفاض أو ارتفاع) أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي على سبيل المثال، قد يؤدي الركود في الأسواق الرئيسية إلى تراجع الطلب على الصادرات المحلية (Handley and limao, 2017: 2750)
- اعتماد كبير على الأسواق الأجنبية: قد يؤدي الاعتماد الكبير على التجارة الخارجية إلى تقليل قدرة الدولة على التحكم في سياساتها الاقتصادية المحلية، حيث تصبح أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية مثل تقلبات الأسعار العالمية أو التغيرات في السياسات التجارية الدولية. هذا الارتباط قد يحد من استقلالية القرارات الاقتصادية ويجعلها أكثر عرضة للأزمات أو التغيرات المفاجئة في الأسواق العالمية (Handley and limao, 2017: 2750).
- فقدان بعض الصناعات المحلية: في بعض الحالات، قد لا تتمكن الصناعات المحلية من المنافسة مع الشركات العالمية ذات الكفاءة العالية، هذا قد يؤدي إلى إغلاق بعض المصانع المحلية وفقدان فرص العمل في القطاعات غير القادرة على التكيف مع المنافسة العالمية، مما يسبب البطالة (نذير والعاني، 2020: 345).
- تقلبات العملة: عندما يتعرض أو يواجه الاقتصاد المحلي الاسواق العالمية، قد يصبح أكثر عرضة لتقلبات قيمة العملة المحلية بسبب تدفقات رأس المال والتجارة. هذه التقلبات قد تؤثر على الشركات المحلية في قطاعات التصدير أو الاستيراد (فؤاد، 2022: 24).
- استنزاف الموارد الطبيعية: بعض البلدان قد تضطر إلى استغلال مواردها الطبيعية بشكل مفرط لتلبية الطلب العالمي على صادرات معينة، مما يؤدي إلى استنزاف هذه الموارد على المدى الطويل ويؤثر على استدامة البيئة (Basavapattan, 2021: 5654).
- تآكل الثقافة المحلية: الانكشاف التجاري قد يؤدي إلى تدفق المنتجات والثقافات الأجنبية، مما يهدد الهوية الثقافية المحلية أو يقلل من قدرة الصناعات المحلية على الحفاظ على تقاليدها وهويتها في مواجهة المنافسة الأجنبية .(Kerubo, 2024, 61).

المبحث الثاني: قياس وتحليل أثر سعر الصرف والتضخم والاستقرار السياسي في الانكشاف التجاري

لبيان أثر(سعر الصرف، التضخم، الاستقرار السياسي) في الانكشاف التجاري في العراق اعتمد على أنموذج (ARDL) لبيان هذا الأثر وكذلك لقياس وتحليل موضوع الدراسة وتم الاستعانة بالبيانات السنوية المعتمدة من الجهات الرسمية للمدة (2004–2023) الخاصة، وتم اتباع مراحل منهجية نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وذلك لتوافر الشروط اللازمة

لبيان هذا الأثر بين المتغيرات الدراسة منها اختلاف مستويات الاستقرارية وربط عدم استقرار البيانات عند الفرق الثاني.

1.2. مرحلة صياغة الأنموذج وتحديد المتغيرات المستخدمة: من أبرز مراحل الاقتصاد القياسي هو تحديد المتغيرات والأُنموذج المستعمل للدراسة، وفيما يتعلق بالدراسة تمت صياغة الأُنموذج القياسي المقترح في الصيغة الآتية:CE = f (EXR, EXM, IN, PS)

$$CE_{it} = B_0 \pm B_1\, EXR_{it} \pm B_2\, EXM_{it} \pm B_3\, IN_{it} \pm B_4\, PS_{it} + Ui$$

إذ إن:CE = الانكشاف التجاري (المتغير التابع). EXR = سعر الصرف الأسمي(المتغير المستقل).
EXM = سعر الصرف الموازي (المتغير المستقل). IN = معدل التضخم (المتغير المستقل).
PS = الاستقرار السياسي (المتغير المستقل). B_0 = معامل التقاطع / الحد الثابت.
$B_4 - B_1$ = المعلمات المقدرة. i = المشاهدات. t = الزمن.
Ui = الخطأ العشوائي (المتغير العشوائي). هو عبارة عن متغير الخطأ في الانموذج القياسي أو ما يعرف بالمتغير العشوائي أو حد الاضطراب، وهو يشمل جميع المتغيرات الأخرى غير المقاسة وتلك التي غير مضمنة في الأنموذج والتي يعتقد أنها تؤثر في الانكشاف التجاري العراقي: منها متغيرات ذات علاقة مباشرة بالصادرات والاستيرادات والمتمثلة بـ(درجة تطور الصناعات البتروكيمياوية في الدول المتقدمة، جودة نفط الخام، متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة، فائض الإنتاج (ان وجدت)، الازمات التي تواجه الدول التي يتم التصدير اليها، درجة تطور البنية التحتية (مرونة الجهاز الإنتاجي)، حجم السكان، متوسط دخل الفرد، الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب المحلي، العولمة الاقتصادية) للبلد وغيرها.

جدول (1) المتغيرات التابعة والمستقلة، الصفة، الرمز، مع الإشارة المتوقعة

المتغيرات	الصفة	الرمز	الإشارة المتوقعة
المتغير التابع	الانكشاف التجاري	CE	
المتغيرات المستقلة	سعر الصرف الاسمي	EXR	-
	سعر الصرف الموازي	EXM	-
	معدل التضخم	IN	-
	الاستقرار السياسي	PS	+

المصدر: من اعداد الباحثان.

2.2. مرحلة الناتج للاختبارات المستخدمة

1.2.2. **اختبار جذر الوحدة:** يعد اختبار سكون البيانات من الخطوات الأساسية في تحليل السلاسل الزمنية، حيث يهدف إلى التحقق من مدى استقرار البيانات المستعملة في الانموذج عبر الزمن، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار (Augmented Dickey-Fuller) واختبار (Phillips-Perron)، وذلك عند المستوى (Level) والفرق الأول (First Difference)، لتحديد درجة سكون المتغيرات. وتظهر نتائج هذه الاختبارات على النحو الآتي:

جدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية (Unit Root Test)

ADF: Augmented Dickey-Fuller						
المتغيرات	المستوى (Level)			الفرق الأول First Difference		
	None	Trend and Intercept	Intercept	None	Trend and Intercept	Intercept
الانكشاف التجاري	-1.9051 (0.0559)	-2.3906 (0.3719)	-3.7240 (0.0125)	-3.3744 (0.0021)	-3.9541 (0.0327)	-3.3016 (0.0303)
سعر الصرف الاسمي	-0.5148 (0.4800)	-1.8062 (0.6614)	-2.0018 (0.2836)	-3.4003 (0.0019)	-5.1327 (0.0040)	-3.3110 (0.0298)
سعر الصرف الموازي	-0.0386 (0.6572)	-1.2789 (0.8618)	-1.3765 (0.5715)	-3.2655 (0.0027)	-3.8567 (0.0372)	-3.1674 (0.0393)
معدل التضخم	-12.6010 (0.0001)	-3.987 (0.0325)	-3.1050 (0.0442)	-5.1182 (0.0000)	-3.1144 (0.1360)	-5.6069 (0.0003)
الاستقرار السياسي	-1.1053 (0.2341)	-2.5486 (0.3041)	-2.9364 (0.0597)	-5.3329 (0.0000)	-5.1836 (0.0032)	-5.1947 (0.0007)

PP: Phillips-perron						
المتغيرات	المستوى (Level)			الفرق الأول First Difference		
	None	Trend and Intercept	Intercept	None	Trend and Intercept	Intercept
الانكشاف التجاري	-1.7926 (0.0700)	-2.3453 (0.3927)	-4.1553 (0.0051)	-3.3700 (0.0021)	-5.9664 (0.0008)	-3.2575 (0.0330)
سعر الصرف الاسمي	-0.5258 (0.4754)	-1.5597 (0.7704)	-2.0204 (0.2763)	-3.3000 (0.0025)	-4.2215 (0.0191)	-3.2075 (0.0364)
سعر الصرف الموازي	-0.0386 (0.6572)	-0.8136 (0.9459)	-1.5740 (0.4758)	-3.2789 (0.0026)	-4.3405 (0.0154)	-3.1823 (0.0382)
معدل التضخم	-1.6874 (0.0859)	-1.6093 (0.7504)	-1.4782 (0.5225)	-2.9435 (0.0057)	-4.6135 (0.0092)	-2.9487 (0.0494)
الاستقرار السياسي	-1.1053 (0.2341)	-2.5486 (0.3041)	-2.9314 (0.0603)	-5.2765 (0.0000)	-5.1836 (0.0032)	-5.1408 (0.0007)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2004-2023) باستخدام البرنامج E-views 12

يظهر من جدول(2) نتائج اختبار ديكي فولر المواسع (Augmented Dickey-Fuller) و فليبس-بيرون (Phillips-perron)، ويتضح من نتائج اختبار (ADF) أن معدل التضخم يعد المتغير الوحيد الذي يظهر استقراراً عند المستوى (Level)، إذ إن قيمة الاحتمال (.Prob) كانت أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، أما بالنسبة لجميع المتغيرات الأخرى، فقد كانت غير مستقرة عند المستوى (Level)، لكنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الاول (FirstDifference) في جميع الحالات (None، Intercept، Trend and Intercept) عند مستويات الدلالة الإحصائية (1% ، 5% ، 10%) لأن قيمة الاحتمال الحرجة (.Prob) أقل من القيمة المحددة (0.05) أي إن هناك سكون في بيانات السلاسل الزمنية للمدة (2004-2023) الداخلة في الأنموذج المعتمد، وبذلك فإن هذه النتائج تدعم إجراء التكامل المشترك (Co-integration) بين المتغيرات المستقلة(سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الموازي، معدل التضخم، الاستقرار السياسي) والتابعة (الانكشاف التجاري) للأنموذج.

2.2.2 التكامل المشترك بين المتغيرات الأنموذج: يعد اختبار التكامل المشترك أداة ضرورية لتقدير النموذج، إذ يتطلب وجود علاقة واحدة على الأقل بين أحد المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الموازي، معدل التضخم، الاستقرار السياسي) والمتغير التابع (الانكشاف التجاري)، وذلك لضمان إمكانية الاستمرار في تقدير النموذج، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال جدول(3) و كالآتي:

جدول (3) نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الأنموذج باستخدام (Johnsen Test)

(Johnsen Test)				
Variables	Probability	Trace Statistic	Probability	Critical Value %5
الانكشاف التجاري	0.0000	218.7835	0.0000	79.34145
سعر الصرف الأسمي	0.0000	107.8295	0.0000	55.24578
سعر الصرف الموازي	0.0003	52.09078	0.0191	35.01090
معدل التضخم	0.0056	24.76535	0.0178	18.39771
الاستقرار السياسي	0.0318	4.611107	0.0318	3.841466

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2004-2023) باستخدام البرنامج E-views 12

من خلال جدول(3)هي نتائج اختبار جوهانسن (Johnsen Test) ويتضح ان كل المتغيرات الداخلة في النموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة في مستوى المعنوية (1%، 5%، 10%)، وبهذا يقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية المعنوية طويلة الأجل بين المتغيرات من الناحية الاقتصادية والإحصائية ولقياسية، وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء تقدير الانموذج القياسي تقديراً صحيحاً للنموذج وللمتغيرات كافة وهذه النتائج تبدو كأساس جيد لتقدير النماذج القياسية بدقة.

3.2. تقدير النماذج القياسية: إن ما يدعم تقدير الأُنموذج المقترح بشكل صحيح هو نتائج اختبارات الثبات والاستقرار والتكامل المشترك، ولقياس وتحليل أَثر سعر الصرف والتضخم و

الاستقرار السياسي في الانكشاف التجاري في العراق للمدة (2004-2023) تم اعتماد أنموذج (ARDL) وذلك بسبب اختلاف مستوى الاستقرارية بين المتغيرات المراد دراستها ولاعطائها نتائج أفضل من حيث الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية ، وتم اختبار (bounds test) لمعرفة وجود علاقة توازن طويل الأجل بين المتغيرات، وذلك باختبار وهما اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل واختبار الفرضية البديلة، بمعنى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك عند مقارنة قيمة (F) المحتسبة مع قيمة الحد الاعلى للقيم الحرجة، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيّرات، أما إذا كانت قيمة (F) المحتسبة أقل من الحد الأعلى للقيم الحرجة فنرفض الفرضية البديلة نقبل فرضية العدم، بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيّرات. وكانت النتائج للعلاقات والتأثيرات قصيرة وطويلة الأجل كما يأتي:

جدول (4) نتائج تقدير والتكامل للمعلمات المقدرة باستخدام انموذج (ARDL)

Dependent Variables	Independent Variables	تقديرات قصيرة الأجل		تقديرات طويلة الأجل	
		Coefficient	Probability	Coefficient	Probability
الانكشـــــاف التجاري	سعر الصرف الأسمي	3.030	0.0013	5.818	0.0001
	سعر الصرف الموازي	-3.095	0.0045	-4.853	0.0002
	معدل التضخم	-0.010	0.0032	0.010	0.0089
	الاستقرار السياسي	0.330	0.0030	0.71	0.0059
الحد الثابت (C)		-1.254	0.0467		
نقطة التوازن CointEq(-1)		-1.222	0.0020		
(Bounds Test)					
	I(1) Upper	I(0) Lower	Significant level	Value	
	4.06	3.03	10%	12.16478 أكبر بكثير من قيمة (Upper)	F-Bounds Test
	4.57	3.47	5%		
	5.07	3.89	2.5%		
	5.72	4.4	1%		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2004-2023) باستخدام البرنامج E-views 12

يتضح من جدول (4) نتائج التقدير في الأجل القصير والطويل وكالآتي:

أ. نتائج اختبار الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL: إن حجم المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة وأشارتها يبين حجم الأثر واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة في الأنموذج المعتمد مع المتغير التابع الذي هو الانكشاف التجاري، ويمكن تفسيره كما يأتي:

سعر الصرف الأسمي: له تأثير واضح على الانكشاف التجاري وذلك اعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد(سعر الصرف الأسمي)بمقدار وحدة واحدة أدى ذلك إلى ارتفاع لانكشاف التجاري في الأجلين القصير والطويل بمقدار (3.03) و(5.818) وعلى التوالي، أي بمعنى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الأسمي و الانكشاف التجاري في الأجل القصير لم تتوافق مع النظرية الاقتصادية ويمكن تفسير ذلك بـ : عندما يرتفع سعر الصرف الاسمي، يعني ذلك أن قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية تنخفض، وبالنظر إلى طبيعة الاقتصاد العراقي، الذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية التي تسعر وتباع بالدولار الأميركي، فإن تأثير سعر الصرف الاسمي على جانب الصادرات في الانكشاف التجاري يكون محدوداً أو معدوماً، حيث لا تتأثر قيمة الصادرات النفطية المحلية بتقلبات سعر صرف الدينار العراقي. وأما على صعيد الاستيرادات، فإن انخفاض قيمة الدينار يؤدي إلى ارتفاع كلفة السلع المستوردة، الأمر الذي يتوقع أن يسهم في تقليص حجم الاستيرادات، نظراً لتراجع القدرة الشرائية المحلية. هذا بدوره يؤدي إلى خفض قيمة الانكشاف التجاري، بخلاف ما أظهرته

النتائج في الأجلين القصير والطويل. وبناءً عليه، فإن العلاقة الاقتصادية المتوقعة – وفقاً لطبيعة الاقتصاد العراقي – يجب أن تكون عكسية بين سعر الصرف الاسمي والانكشاف التجاري، لا طردية لذا أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر بشكل غير مباشر على الانكشاف التجاري من خلال اختلالات هيكلية في الاقتصاد، أو من خلال استجابات بطيئة في الواردات لارتفاع الأسعار، أو من خلال اعتماد الإنفاق الاستيرادي على احتياطيات الدولة من العملة الصعبة، ما قد يؤخر التأثير المتوقع.

سعر الصرف الموازي. له تأثير واضح على الانكشاف التجاري وذلك اعتمادا على(حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد (سعر الصرف الموازي) بمقدار وحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض لانكشاف التجاري في الأجل القصير بمقدار (3.09-) أي بمعنى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي و الانكشاف التجاري في الأجل القصير تتوافق مع النظرية الاقتصادية، ظهر أن ارتفاع سعر الصرف الموازي (أي انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية) يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة. هذا الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين والشركات، وبالتالي تقل الاستيرادات التي يعتمد عليها الاقتصاد. نتيجة لذلك، ينخفض الانكشاف التجاري، حيث تصبح الشركات والأفراد أقل قدرة على شراء السلع الأجنبية. علاوة على ذلك، في ظل تقلبات سعر الصرف، قد تتراجع الثقة في الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يقلل من حجم التجارة الخارجية. الا ان هذا التأثير قد ارتفع بشكل سلبي وانخفاض الانكشاف التجاري إلى (4.85-) في الأجل الطويل يشير هذا إلى أن تأثير زيادة سعر الصرف الموازي يظل قوياً على المدى الطويل، تتزايد العلاقة العكسية بشكل أكبر، حيث تصبح تأثيرات ضعف العملة أكثر وضوحاً. عندما يتدهور سعر الصرف على مدى فترة طويلة، تزداد تكلفة الاستيرادات بشكل مستمر، مما يجعل الشركات والمستهلكين يتجهون إلى تقليص الاعتماد على السلع المستوردة. في هذا السياق يمكن أن يؤدي الانخفاض المستمر في قيمة الدينار العراقي إلى دفع الحكومة والقطاع الخاص إلى تحسين الإنتاج المحلي وتعزيز الصناعات المحلية لتلبية الطلب الداخلي، مما يقلل الحاجة للاستيراد.

معدل التضخم. له تأثير واضح على الانكشاف التجاري وذلك اعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد التضخم بمقدار وحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض الانكشاف التجاري في الأجل القصير بمقدار (0.01-) يمكن تفسير هذا بأن التضخم يرفع من تكاليف الإنتاج في الاقتصاد المحلي، مما يقلل من قدرة الصادرات العراقية على المنافسة في الأسواق الدولية. كما أن ارتفاع التضخم يمكن أن يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية، مما يقلل من الطلب على السلع المحلية في السوق العالمي ويؤدي إلى انخفاض الانكشاف التجاري. لكن هذا التأثير قد اختلف في الأجل الطويل، بحيث زاد التأثير الإيجابي للتضخم في الانكشاف التجاري ووصلت إلى (0.01)، بينما علاقة التضخم بالانكشاف التجاري طردية في الأجل الطويل، وهذا لم يوافق مع النظرية الاقتصادية، ان هذه الزيادة الطفيفة في الانكشاف التجاري قد تعكس تأثيرات أخرى. مع استمرار التضخم على المدى الطويل، قد يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المحلية بشكل أكبر، مما يجعل السلع المستوردة أكثر تنافسية. وبالتالي قد يرتفع الطلب على الاستيرادات مع مرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي التضخم المستمر إلى تزايد حاجة الاقتصاد المحلي إلى استيراد السلع التي لا يتم إنتاجها محلياً بشكل كاف، مما يزيد الانكشاف التجاري.

الاستقرار السياسي. إن الاستقرار السياسي أدى إلى زيادة الانكشاف التجاري بنسبة (0.33)، وذلك بسبب التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للاستقرار السياسي في الانكشاف التجاري. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الاستقرار السياسي يسهم في تحسين مناخ الأعمال ويزيد من الثقة في

الاقتصاد الوطني، مما يعزز من قدرة العراق على تعزيز صادراته وزيادة حجم التبادلات التجارية مع الدول الأخرى. كما أن الاستقرار السياسي يعزز من استقرار السوق ويشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يسهم في زيادة الانكشاف التجاري. إن هذا التأثير الإيجابي في الأجل الطويل يؤدي إلى ارتفاع الانكشاف التجاري إلى (0.71). يمكن تفسير هذا بأن الاستقرار السياسي لا يؤثر فقط على ثقة المستثمرين في الأجل القصير، بل يمتد تأثيره ليشمل تغييرات هيكلية مستدامة في الاقتصاد، مثل تحسين بيئة الأعمال وخلق مزيد من الفرص الاقتصادية التي تعزز من الانكشاف التجاري على المدى الطويل.

معامل تصحيح الخطأ: إن معامل حد تصحيح الخطأ Coint Eq(-1) وهي انحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) و قد بلغ (1.222-) مما يدل على صحة أنموذج تصحيح الخطأ المقدر مسبقا أحصائياً وتحقق الإشارة السالبة التي تدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. وانها تشير إلى الأُنموذج لتصحيح الأخطاء والعودة إلى الوضع التوازني بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف والتضخم والاستقرار السياسي) والمتغير التابع (الانكشاف التجاري)، ويكون هذا التصحيح خلال ثمانية أشهر (1÷1.222=0.818).

ب. **نتائج اختبار bounds test:** أما بالنسبة للأُنموذج الدراسة وكما موضح في جدول (4) فيلاحظ أن قيمة (F*) المحسوبة لأُنموذج الانكشاف التجاري المقدر للدراسة والبالغة حوالي (12.16478) أكبر من الحد الأعلى لقيم (F) الجدولية البالغة (5.72) لمستوى معنوي (1%) عليه لا نتمكن من قبول فرضية العدم التي تنص بعدم وجود العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين الانكشاف التجاري بكونه متغيرا تابعا مع ما يحقق من أثر المتغيرات المستقلة منها سعر الصرف والتضخم والاستقرار السياسي، أي بمعنى ان التغير الحاصل في هذه المتغيرات تجعل الانكشاف التجاري يتجه نحو مستواه التوازني في المدة الطويلة الأجل وهذه النتيجة متوافقة مع التوقعات المسبقة للدراسة، إذ إنه في المدى البعيد تتجه المتغيرات بأتجاه قيمها التوازنية.

4.2. الاختبارات التشخيصية لمصداقية الانموذج: من أجل أن يكون تقدير معلمات الانموذج أكثر دقة ويعتمد عليها صناع القرار، وكذلك لإمكان استخدام النموذج المقدر للتنبؤ، اعتمدت هذه الدراسة على اختبارات الإحصائية وتشخيصية عدة على النحو الآتي:

1. **الاختبارات الإحصائية:** تتضمن المؤشرات الإحصائية المستخدمة في تقييم جودة النموذج القياسي عدداً من الأدوات، وعلى الرغم من وجود العديد من المؤشرات، إلا أن أبرزها:-R) Squared, Adjusted R^2, F-Test, Std Error, AIC, SSR) ويعرض الجدول (5) قيم هذه المؤشرات ويوضح دلالاتها الإحصائية في تقييم مدى كفاءة الانموذج المقدر.

جدول (5) نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر

الاختبارات الإحصائية	القيمة
R-Squared	0.98
Adjusted R^2	0.91
F- statistic	(0.0247) 14
S.E of regression	0.042
AIC Akaike info criterion	-3.543
SSR Sum squared resid	0.005

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2004-2023) باستخدام البرنامج E-views 12

يتبين من جدول (5) أن:

معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل: مرتفع للمتغيرات كافة قيمته(98% و 91%) وهذا يعني أن كل المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج (سعر الصرف و التضخم والاستقرار

السياسي)لها علاقة قوية ومعنوية بالمتغير التابع (الانكشاف التجاري)، الاختلاف بين معامل التحديد(R2)ومعامل التحديد المعدل(AdjustedR2)قليل جدا، وهذا يعني أن كل المتغيرات الداخلة في النموذج المقدر ضرورية وهذا دليل على حسن استخدام النماذج وحسن التقدير. ان قيمة (F- statistic): للدول كافة تتراوح بين (14) وبدلالة إحصائية (0.024) وهي أقل من قيمة (0.05) P-Value، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج وهذا دليل على جودة الانموذج المقدر من الناحية الاحصائية. ومن جهة أخرى نلاحظ أن قيمة (Standard Error) قليلة (أقل من 5%)، وهذا دليل على صحة الانموذج المقدر ومصداقيتها من الناحية الإحصائية. ان قيمة (S.E of regression): بلغت (0.042) مما يؤكد صحة الأنموذج المقدر من الناحية الإحصائية لأن قيمتها قليلة مقبولة. (AIC- Akaike info criterion): عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في الانموذج المقدر ويعد من المؤشرات الإحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال جدول (5) يتبين أن القيم المفقودة في النماذج المقدرة قليلة ومقبولة عموماً، وهذا دليل على حسن التقدير للانموذج المعتمد. إن (SSR- Sum squared resid): مقياس التناقض بين البيانات ونماذج التقدير، ويشير إلى ملاءمة الانموذج للبيانات. ويستعمل كمعيار أمثل في اختيار المعلمة واختيار الانموذج. وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال جدول(5)يتبين أن القيم في الانموذج المقدر مقبولة عموماً، وهذا دليل على ملاءمة الانموذج للبيانات.

2.4.2. الاختبارات التشخيصية: توجد اختبارات تشخيصية عديدة لفحص النماذج المستعملة، منها الاختبارات المستخدمة لفحص(مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد، مشكلة عدم تجانس التباين، مشكلة التشخيص)، والجدول الآتي يبين القيم المعنوية ودلالتها لبعض هذه الاختبارات:

جدول (6) نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

المشاكل القياسيخة	الاختبارات القياسية	القيمة	المستوى المقبول	القرار النهائي
مشكلة الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.281	أكبر من (0.05)	لا توجد مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors Test	بين(2.42 - 7.26)	أقل من (10)	لا توجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	Breusch-Pagan-Godfrey test for Heteroskedasticity	0.847	أكبر من (0.05)	لا توجد مشكلة
مشكلة التشخيص	Ramsey RESET Test	0.114	أكبر من (0.05)	لا توجد مشكلة
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Normality Test	0.781	أكبر من (0.05)	لا توجد مشكلة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2004-2023) باستخدام البرنامج E-views 12

يتبين من جدول(6)أن النموذج المعتمد اجتاز كل الاختبارات القياسية ومعظم المشكلات القياسية الأساسية (كالارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد، عدم تجانس التباين، التشخيص والتوزيع الطبيعي) وأن قيمة المعالم المقدرة أكبر من قيمة (0.05) P-Value وقيمة المعالم المقدرة أقل من قيمة (10) VIF وذلك دليل على حسن استخدام النموذج.

5.2. الاختبارات الاستقرارية للمعلمات المقدرة: فضلاً عن ذلك وللتأكد من استقرار التغييرات الهيكلية في الانموذج المعتمد في الدراسة ينبغي استعمال اختبارات المجموع التراكمي للباقيات المعودة (CUSUM) و(CUCUM of Squares)، ويمكن تصوير ذلك من خلال الأشكال البيانية للانموذج المعتمد بالآتي:

شكل (1) الاختبارات الاستقرارية للمعلمات المقدرة لأنموذج الانكشاف التجاري CUSUM Test, CUSUM of (Squares tests)

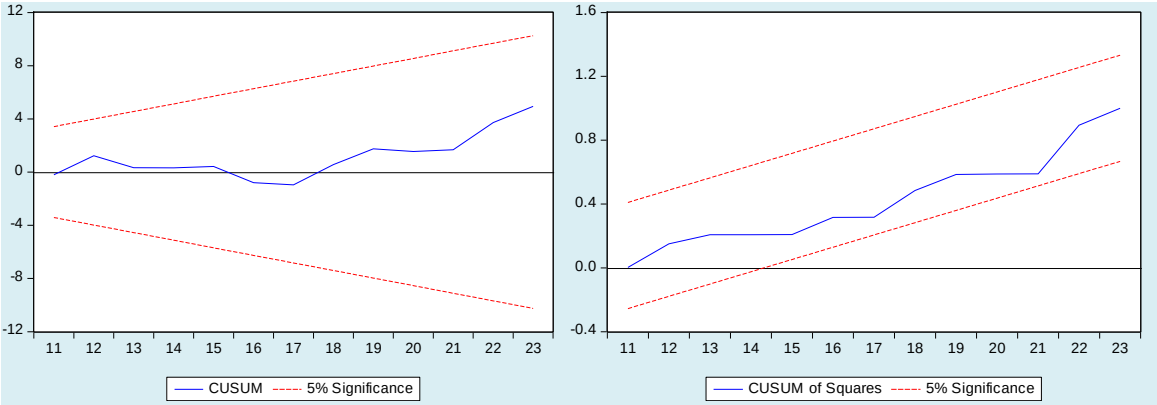

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2004-2023) باستخدام البرنامج E-views 12

يبين الشكل (1)، ، ونتائج اختبارات ((CUSUM Test و(CUCUM of Squares) يظهر أن المعلمات في النموذج المقدر مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات (اللون الأزرق) يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقرارية المعلمات عند مستوى معنوية (5%).

6.4.3 اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج حد تصحيح الخطأ. إن الخطوة الأخيرة والمهمة في إنجاز مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة التنبؤ بالجوانب الاقتصادية، حيث يكون الانموذج المقدر خالٍ من مشكلات قياسية وبيانات ومعلمات مستقرة إلى حد كبير، لذا من الممكن الاعتماد عليه لأغراض تنبؤية. ويوجد عدة طرق ونماذج للتنبؤ، إلا ان الدراسة اعتمدت على الانموذج (ARIMA) وتكون نتائج التحليل في الشكل التالي:

شكل (2) اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج الانكشاف التجاري حد تصحيح الخطأ

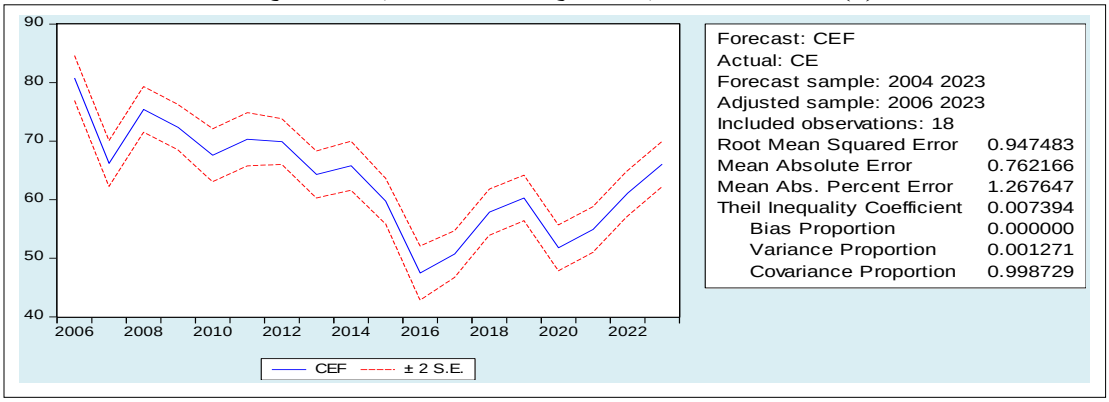

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (2004-2023) باستخدام البرنامج E-views 12

يتبين من نتائج اعلاه ان الاخطاء لكل من (RMSE) و (MAE) و (MAPE) قليلة ، وهذا مؤشر جيد لدقة التنبؤ، و ما تخص معامل عدم تساوي لثايل (Theil Inequality coefficient) وهو أفضل مؤشر لاختبار الاداء التنبؤي، حيث كانت قيمته تساوي (0.007) قريب جداً من الصفر وهذا يعني أن الكفاءة التنبؤية للانموذج المقدر قوية جدا .

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات: في ضوء التحليلات السابقة يمكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:

1- اثبتت نتائج الاختبارات تحقيق فرضية البحث والتي تتجسد بـ: وجود اثر معنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع (الانكشاف التجاري).

2- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى (Level)، لكنها جميعاً مستقرة عند الفرق الأول بحسب اختبار ديكي - فولر (ADF) واختبار فيلبس - بيرون (PP)، مما يعني أن السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.

3- يشير اختبار التكامل المشترك (CO-Integrations) باستخدام اختبار (Bound test) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل متغيرات الدراسة.

4- كانت قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 1%، أن جزءا من اختلالات الأجل القصير يتم تصحيحه تلقائياً خلال فترة زمنية معينة (ثمانية اشهر)، مما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. ويعكس ذلك وجود آلية تعديل تدريجية نحو حالة التوازن على المدى الطويل.

5- عكست النتائج ان العلاقة بين سعر الصرف الاسمي والانكشاف التجاري كانت طردية في الأجل الطويل. ان تقلبات في سعر الصرف في الأجل القصير تؤدي إلى تغيرات فورية في حركة الاستيراد والتصدير نتيجة تغيرات الأسعار النسبية للسلع المحلية (الوطنية) والمستوردة (الاجنبية) وان انخفاض قيمة الدينار يجعل الصادرات العراقية اكثر تنافسية بالمقابل يزيد من تكلفة الاستيرادات مما يرفع من درجة الانكشاف التجاري، وفيما يتعلق بالأجل الطويل تصبح التأثيرات اكثر عمقاً نتيجة تحولات أو تكييف الهيكل الاقتصادي.

6- تُشير النتائج بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري وفي الأجلين القصير والطويل، ففي الأجل القصير ان ارتفاع تكلفة السلع المستوردة بسبب انخفاض قيمة الدينار يقلل من حجم الاستيرادات وبالتالي ينخفض الانكشاف التجاري بشكل مباشر وسريع، وفيما يتعلق بالأجل الطويل ان استمرار تدهور قيمة الدينار يؤدي إلى تغيرات سلوكية واقتصادية اي تقليص(تقليل)الاعتماد على الاستيراد وتوجيه الاقتصاد نحو تعزيز الإنتاج المحلي.

7- تبينت من النتائج القياسية ان العلاقة بين التضخم والانكشاف التجاري في الاجل القصير كانت عكسية، مما يعني وجود تأثير محدود وسلبي. ان التضخم يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي وبالتالي يقلل القدرة التنافسية للصادرات العراقية ويضعف حركة الانكشاف التجاري. وفيما يتعلق بالأجل الطويل اصبحت العلاقة طردية، وهذا لم يوافق مع النظرية الاقتصادية، ان هذه الزيادة الطفيفة في الانكشاف التجاري قد تعكس تأثيرات أخرى. مع استمرار التضخم على المدى الطويل، قد يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المحلية بشكل أكبر، مما يجعل السلع المستوردة أكثر تنافسية. وبالتالي قد يرتفع الطلب على الاستيرادات مع مرور الوقت. فضلاً عن ذلك، يمكن أن يؤدي التضخم المستمر إلى تزايد حاجة الاقتصاد المحلي إلى استيراد السلع التي لا يتم إنتاجها محلياً بشكل كاف، مما يزيد الانكشاف التجاري.

8- كشفت النتائج القياسية بوجود علاقة طردية بين الاستقرار السياسي والانكشاف التجاري، مما يعني ان الاستقرار السياسي يعزز بشكل واضح من حجم الانكشاف التجاري وذلك من خلال تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب ويخلق بيئة اعمال مشجعة تزيد من النشاط التجاري، هذا من جهة ومن جهة آخرى (ولاسيما في الأجل الطويل) ان الاستقرار السياسي يعكس تأثيرات هيكلية مثل تحسين التشريعات الاقتصادية وتنمية الاقطاعات الإنتاجية.

المقترحات: في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن اقتراح الآتي:

1- ينبغي العمل على تحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف، من خلال تقليل الفجوة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الموازي، وذلك عبر تعزيز الثقة بالسياسة النقدية وزيادة الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي. كما يمكن تشجيع استخدام أدوات التحوط المالية

ولاسيما في التعاملات التجارية طويلة الأجل، لتقليل أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والاستيرادات.

2- للحد من تأثير التضخم على درجة الانكشاف التجاري وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، من الضروري: تبني سياسات نقدية فعالة للسيطرة على التضخم من خلال أدوات مثل رفع أسعار الفائدة وتقليل السيولة، ودعم القطاعات الإنتاجية لتقليل تكاليف الإنتاج المحلي، وتشجيع الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية التي تسهم في تقليل الاعتماد على الاستيرادات.

3- تفعيل أدوات السياسة التجارية الحمائية، مثل فرض رسوم جمركية على السلع الكمالية أو التي لها بدائل محلية (تبني سياسة إحلال الاستيرادات عبر دعم الصناعات الوطنية وتشجيع إنتاج البدائل المحلية، إضافة إلى تقديم حوافز ضريبية وتمويلية للمشاريع الإنتاجية في القطاعات الصناعية والزراعية)، إلى جانب تحسين البيئة الاستثمارية لجذب رؤوس الأموال إلى القطاعات الإنتاجية، وتعزيز دور السياسة النقدية في دعم التوازن الخارجي من خلال التنسيق مع السياسات المالية والتجارية لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

4- إعادة هيكلة السياسة التجارية لتقليل الانكشاف التجاري، وذلك عبر تبني إستراتيجية وطنية للتجارة تركز على تنويع الشركاء التجاريين والأسواق المستهدفة، ومراجعة السياسات الجمركية بشكل متوازن يحمي المنتج المحلي دون أن يؤدي إلى أعباء إضافية على المستهلك.

5- تحسين كفاءة سلاسل التوريد والبنية التحتية للإنتاج، وتفعيل برامج لحماية المستهلك ودعم الفئات المتضررة من التضخم للحد من التحول نحو السلع المستوردة الأرخص.

6- التنسيق بين السياسات النقدية والمالية لضبط التضخم الناتج عن تراجع قيمة الدينار من دون إضعاف الأثر الإيجابي على الميزان التجاري، مع التركيز على دعم الصادرات من خلال تيسير الإجراءات وتخفيض الكلف المرتبطة بعملية التصدير.

7- تؤكد النتائج وجود علاقة طردية بين الاستقرار السياسي والانكشاف التجاري، لذا فإن تعزيز الاستقرار السياسي والمؤسساتي يعد عنصراً جوهرياً في دعم التجارة الخارجية. ويشمل ذلك تفعيل سيادة القانون، مكافحة الفساد، وتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية التي تحكم الاستثمار والتجارة، بما ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين.

المصادر REFERENCES

1. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية للمدة 2004-2023.
2. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم التجارة الخارجية، احصائيات سنوية للمدة 2004-2023.
3. البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية والاقتصادية، قسم القطاع الحقيقي، احصائيات سنوية للمدة 2004-2023.
4. البنك الدولي، مؤشر الاستقرار السياسي السنوي في العراق للمدة 2004-2023 https://www.theglobaleconomy.com/Iraq/wb_political_stability/
5. ابراهيم، زينب محمد و مطر، فالح نغميش (2025). قياس وتحليل أثر تغير سعر الصرف على معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2022)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (84).
6. أبودرنه، مصطفى (2020). الاستقرار السياسي وأثره على الادارة المحلية "دراسة نظرية"، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القرة بوللي، المجلد (1)، العدد (2).
7. أحمد، يونس على وآخرون (2022). قياس وتحليل اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2020)، مجلة جامعة كرميان، المجلد (9)، العدد (4).
8. الجميلي، سامي حميد عباس و المعموري، ايهاب رعد نيسان نجم (2022). العلاقة بين السياسة النقدية وخاصة تأثير سعر الصرف الدينار العراقي على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2003-2018)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (69).

9. الحلاق، سعيد سامي و العجلوني، محمد محمود (2010). النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة الاولى، دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
10. الحيدري، هيوا عثمان اسماعيل (2014). تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لأقليم كوردستان-العراق للمدة 1997-2013، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، العراق.
11. الخطيب، رباح جميل (2024). قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2022)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (6)، العدد (1).
12. الدوسكي، ريجوان جعفر عبدالرحمن (2022). دراسة قياسية لأثر الانكشاف الاقتصادي على الحساب الجاري في العراق خلال المدة (1990-2019)، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
13. السياري، ميثم خضير جواد كاظم(2023). أثر درجة الانكشاف الاقتصادي كمؤشر للتبعية التجارية على معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي باستخدام أنموذج متجه الانحدار الذاتي VAR)) ،المجلة العراقية الاقتصادية ،المجلد)21(، العدد(79).
14. المحمودي، علي محمد عبدالله (2025). تحليل العلاقة الديناميكية بين الانكشاف وسعر الصرف والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2022)، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الإدارية والمالية)، المجلد(29)، العدد (1).
15. المعموري، عامر عمران كاظم و الزبيدي، سليم رشيد عبود (2014). أثر تقلبات اسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الاسهم: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2011)، مجلة الإدارة والأقتصاد، المجلد (3)، العدد (12).
16. النجار، نور عبدالمحسين محمد (2023). تنويع هيكل الصادرات واثره في الميزان التجاري – تجارب دول مختارة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
17. النصراوي، علي إسماعيل عبدالحميد (2022). أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: العراق حالة دراسية للمدة (2004-2020)، اطروحة دكتورا، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
18. بالرقي، تيجاني و راشدي، أمين (2017). أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد(3)العدد1.
19. جاسم، رنده شاكر (2022). فاعلية الائتمان المصرفي وآثره في التضخم والنمو الاقتصادي: العراق حالة دراسية للمدة (2004-2020)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
20. حمادي، عماد كاظم و حسن، يحيى حمود (2024). دور صادرات النفط الخام في زيادة الانكشاف التجاري للعراق 2004-2022، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (61).
21. زرؤم، عبدالحميد محمد علي (2013). أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد (10)، العدد (2).
22. سليمان، سرحان احمد و أخرون (2016). التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (26).
23. ضرار، سامر محمد فخري ومطلك، أنمار غالب كليب (2019). دراسة أثر الانفتاح التجاري على الفقر في العراق في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي : باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ (ECM)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد(38) ،العدد)124(،
24. طه، إسراء عبدالقادر احمد (2017). أثر تقلبات أسعار الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية في عدد من مؤشرات الأسواق المالية لعينة من الدول العربية للفترة (1990-2012)، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
25. طه، زينة كمال و عبدالله، أحمد عباس (2023). قياس وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2004-2020، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (21)، العدد (78).
26. عبدالرضا، اسعد طارش (2024). العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي: دراسة حالة العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (68).
27. عودة، مروة محمد (2024). سياسة التعقيم النقدي ودورها في الحد من التضخم في العراق للمدة (2005-

2019)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (6)، العدد (1).
28. فؤاد، مجناح (2022). دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار على التوازن الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة (1990-2010)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
29. محمد، ابن يطو و مراد، بلكعيبات (2019). الاستقرار السياسي كضمان محفز لجلب الاستثمارات-دراسة قانونية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد (12)، العدد (1).
30. محمد، طلحة (2019). قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
31. مسعداوي، يوسف (2019). التمويل الدولي، الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
32. مصطفى، إيمان محمد عبد الطيف (2016). أثر التضخم وأسعار الصرف الأجنبي على إختلال الميزان التجاري المصري خلال الفترة (2000-2015)، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (46)، العدد (3).
33. مفضي، فاتن و ملاوي، أحمد (2022). أثر الاستقرار السياسي على الاحتياطيات الأجنبية في الأردن، مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (49)، العدد (6).
34. ملا، مظفر حمد مصطفى و شاكر، يحيى زكريا (2022). تحليل العلاقة بين التضخم و سعر الصرف الأجنبي بأستخدام انموذج تصحيح الخطأ (VECM) مدينة اربيل نموذجا للمدة (2010-2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (3)، العدد (3).
35. نذير، اسراء محمد و العاني، ثائر رشيد(2020). التطورات العالمية وانعكاساتها على تنافسية الصناعة في العراق دوليا-بحث نظري، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد (26)، العدد (124).
36. هادي، حنين سامي (2022). اثر سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
37. والي، صابرين عدنان و كاظم، ايمان علاء (2020). أثر تقلبات سعر الصرف في موازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (2004-2018)، مجلة حامورابي للدراسات، المجلد (8)، العدد (35).
38. Basavapattan, R. (2021). Causes, Effects and Solutions for Depletion of Natural Resources: Theoretical Perspective, Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry, Volume (12), Issue (6), Turkey.
39.Bigsten, A., Gebreeyesus, M., and Soderbom, M. (2009). Gradual trade liberalization and firm performance in Ethiopia, Institutions, Department of Economics, Oxford University, South England.
40. Govel, R., (2014). Exchange Rates: Concepts, Measurements, and Assessment of Competitiveness, Regional Training Institute, IMF-Singapore, International- Monetary Fund, Bangkok, Thailand.
41. Handley, K., and Limao, N. (2017). Policy Uncertainty, Trade, and Welfare: Theory and Evidence for China and the United States, American Economic Review, Volume (107),No (9), United States.
42. Kerubo, C. (2024). The Impact of Globalization on Cultural Identity, International Journal of Philosophy, Volume (3), No (4).
43. Krugman, P, R., Obstfeld, M. and Melitz, M. (2018). International Economics: Theory and Policy (10th ed), Pearson series in Economics, United Kingdom.
44. Majeed, H., L. (2022). Analyzing and Measuring the Impact of Exchange Rate Fluctuations on Economic Growth in Iraq for the Period (2004-2022), Journal of Kurdistani for Strategic Studies, Volume (7), Issue (2). Sulaimani, Iraq.
45. Mishkin, F.S., (2004). The Economic of Money: Banking and Financial Markets, 7th edition, pearson, The Addison-Wesley Series in E